



يا عمال العالم، اتحدوا!

طريق البلشفية



عزالدين بن عثمان الهديدي

في مغزى ثورة 14 جانفي

ومهام الطبقة العاملة في تونس

نشر النشر البلشفي العربي

تونس، حزيران 2012

كثرت التحليل والأوصاف التي أطلقت على ثورة 14 جانفي في تونس، فمن ثورة «الياسمين» إلى ثورة «المهتمشين» وصولاً إلى ثورة «الشباب» وثورة «الحرية والكرامة». والملفت للانتباه الغياب شبه الكلي للتحليل الطبقي المادي التاريخي لهذه الثورة حتى ممن يدعون تبني الاشتراكية العلمية.

ولا يمكن لنا العمل على تجذير هذه الثورة وضبط مهام الطبقة العاملة في المدى القريب والبعيد بدون فهم مغزاها الطبقي. وينبغي البحث في طبيعة علاقات الإنتاج السائدة في تونس بوصفها شبه مستعمرة رأسمالية تسودها طبقة الرأسماليين الكمبرادورين المتحالفة مع المؤسسات والاحتكارات الإمبريالية. هذه الطبقة نشأت مع الهيمنة الإمبريالية في عهد الاستعمار المباشر وتوسّعت في ظل النظام شبه الاستعماري بعد سنة 1956. وهي بحكم ارتباطها العضوي بالاحتكارات الإمبريالية طبقة رجعية على طول الخط ومعادية لأي تطوّر ديمقراطي سواء على المستوى الاقتصادي أو على المستويات السياسية والاجتماعية والثقافية. وهي بحكم ذلك ونظراً لطابعها الطفيلي والهش لا تستطيع الحكم إلاّ بواسطة الدكتاتورية البوليسية وقمع الحريات السياسية والنقابية والثقافية ونشر قيم الفساد والسمسرة والخنوع والانحطاط الثقافي والاجتماعي العام. تلك كانت أدوات الحكم التي اعتمدها الدوائر الإمبريالية والبرجوازية الكمبرادورية منذ 1956 وتعمقت وتوسّعت منذ 7 نوفمبر 1987.

استهدفت ثورة 14 جانفي بالتحديد الهيمنة الإمبريالية وسيطرة البرجوازية الكمبرادورية. فقد بدأ مخاضها بانتفاضة الحوض المنجمي الذي يعيش سكانه أبشع أنواع الاستغلال الرأسمالي شبه الاستعماري، ثم توسّعت منذ

ديسمبر 2010 لتشمل الجهات الأكثر فقرا والأكثر تخلفا من الناحية الاقتصادية وهي جهات تتعرض للنهب والاستغلال الرأسمالي الوحشي منذ الاستعمار المباشر ثم توسع وتفاقت نتائجه الكارثية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي تحت سيطرة الرأسمالية الكمبرادورية في ظلّ النظام شبه الاستعماري الحالي. ويعتبر التفاوت الجهوي نتيجة حتمية لهذا النظام وأحد سماته البارزة في كل أشباه المستعمرات باعتبار أن الإمبريالية تعمل على تركيز أنماط اقتصادية تتركز على نهب الثروات الطبيعية والاستغلال الوحشي لليد العاملة ثم تحويل تلك الثروات قرب الموالي لتصديرها بأقل كلفة.

وكان للعاطلين عن العمل من أصحاب الشهادد وغيرهم دورا كبيرا في الثورة وقدموا العدد الأكبر من شهدائها. ويعتبر تهميش جهات وفئات اجتماعية بأكملها والحكم بالبطالة المؤبدة على مئات الألوف من البشر من سمات النظام الكمبرادوري شبه الإستعماري الذي لا ينطوي على أي خصلة تقدمية (لقد ثورت البرجوازية تاريخيا قوى الإنتاج) فيتوجه إلى الاستثمار في الأنشطة التجارية والوكالات ونهب الثروات الطبيعية ويتجاهل القطاعات المنتجة كالصناعة المعملية والفلاحة وأشغال البنية الأساسية إلّا ما كان ضروريا لاقتصاد النهب.

و قد التحق بالثورة جزء من الطبقة العاملة يمثل أشد القطاعات معاناة من النظام الرأسمالي الكمبرادوري المتوحش مثل عمال الحظائر وقطاع البناء وعمال المناولة المستعبدين والذين يتلقون أجورا لا تمكنهم حتى من تجديد طاقة عملهم، وكذلك العمال غير المرسمين والعرضيين المحرومين من جميع الحقوق كالتغطية الاجتماعية.

جوهته انتفاضة البطالين والعمال في الجهات الداخلية ببطش الأجهزة القمعية للدولة البوليسية وسرعان ما تطوّرت مطالب الجماهير من الحق في الشغل والتنمية الجهوية إلى رفع مطالب سياسية ضد الدكتاتورية، وقد انضمت في هذه المرحلة وبصفة واسعة ومتسارعة قطاعات واسعة من شتى فئات البرجوازية الصغيرة في المدن الكبرى مثل ولايات إقليم تونس الكبرى وصفاقس (المحامون، الطلبة، رجال التعليم، الصحفيون...).

بل وجذبت الثورة تعاطف جزء من الرأسماليين المتضررين من السياسة الاقتصادية الكمبرادورية: انعدام الشفافية في الصفقات العمومية، امتيازات القروض بدون ضمانات لفائدة العصابات المقربة من الرئيس الهارب وسطوها المنظم على مؤسسات القطاع العام، انعدام البنية الأساسية في الجهات، عدم شفافية النظام الجبائي، التجارة الموازية، اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي...

فقرة 3
إن غياب الحزب السياسي للطبقة العاملة وما نجم عنه من ضعف دورها في الثورة، بالإضافة إلى ضعف وتشردم تنظيمات البرجوازية الصغيرة الديمقراطية الثورية (الوطد، العود، POCT – تروتسكيون... الخ) قد أدّى إلى غياب القيادة السياسية لهذه الثورة، وهو ما حال دون تجزرها ووصولها إلى أهدافها في القضاء على كامل أجهزة النظام شبه الاستعماري الكمبرادوري تمهيدا لإقامة الدولة الديمقراطية المعادية للإمبريالية.

وتعيش الحركة الثورية في الوقت الراهن بعض التراجع والانحسار نتيجة خوف قطاعات واسعة من البرجوازية الصغيرة من الثورة تجلّت في الخوف من «الفراغ السياسي والأمني» والخوف من «الفوضى الاقتصادية» وفي الاستجابة لدعوات فكّ الاعتصامات والإضرابات والتنديد بإضرابات

رجال التعليم دعماً للثورة و«الوحدة من أجل إنقاذ تونس». وقد أدى ذلك إلى إضعاف جماهيرية المظاهرات والاعتصامات والإضرابات وعرقلة انخراط الطبقة العاملة في الثورة بعد أن بدأت تنخرط فيها بالإضراب والاعتصام.

إن الوضع الحالي يفرز 3 قوى أساسية:

- القوة الأولى حول الحكومة المؤقتة وخلفها وتتكون من الدوائر الإمبريالية وبقايا التجمع الدستوري وحركة التجديد وPDP واشتراكيو محمد الكيلاني وبقايا الأحزاب الكرتونية النوفمبرية والنهضة التي لا تتورّع عن اعتماد ازدواجية الخطاب والمواقف. وتعمل هذه القوة على الالتفاف على الثورة وعلى المحافظة على نفس التوجه شبه الاستعماري الكمبرادوري مع إدخال بعض التحسينات والمسكّنات يقتضيه ميزان القوى بعد 14 جانفي.

- القوة الثانية تتكوّن أساساً من البيروقراطية النقابية والمحامون وجمعية القضاة والصحافيين ومنظمة حقوق الإنسان... وتشكّل هذه القوة معسكراً ديمقراطياً رخواً ومساوماً يريد «أن يحقق الأهداف الديمقراطية» دون الاعتماد على الجماهير والحركة الثورية.

- القوة الثالثة تتكوّن أساساً بما يسمى بمجموعات وتنظيمات اليسار الثوري (POCT، الوجد، العود، التروتسكيون، المستقلون... الخ) وتعمل هذه القوة على تجذير الثورة والوصول بها إلى هدف القضاء على أجهزة النظام شبه الاستعماري الكمبرادوري، غير أنها تفتقد إلى الرؤية السياسية الواضحة وتشكو من ضعف التنظيم والتشرذم وغياب تقاليد العمل مع الجماهير وانعدام الحزم الثوري مما يدفعها للتورط في مساومات مع البيروقراطية والديمقراطية البرالية وعدم القدرة على فك الارتباط معها.

لقد كان لثورة 14 جانفي في تونس تأثيرا عظيما على الجماهير العربية من المحيط إلى الخليج التي انتفضت للقضاء على النظام شبه الاستعماري الكمبرادوري في مختلف الأقطار العربية.

إن نجاح الثورة الديمقراطية المعادية للإمبريالية في الوطن العربي سيدشكل ضربة موجعة لكامل النظام الإمبريالي العالمي حيث تشكل الأنظمة شبيهة الاستعمارية الكمبرادورية في الأقطار العربية معقلا أساسيا من معازل الرجعية العالمية وبإسقاطه تحرم الإمبريالية من احتياطي اقتصادي وسياسي هائل من شأنه أن يدخلها في أزمة عامة تفتح الطريق أمام قوي الثورة الاشتراكية العالمية.

كما ذكرنا، أظهرت ثورة 14 جانفي الضعف الكبير للطبقة العاملة ويرجع ذلك أساسا إلى غياب حزبا السياسي الثوري الذي يمثل مصالحها الطبقة، حيث فشلت جملة التنظيمات والمجموعات «اليسارية» في بلورة خط نظري وسياسي بروليتاري، وظلّت أسيرة المقولات الشعبوية والإصلاحية والقومية وغيرها، كما عجزت عن التصدي للهجمة الشرسة التي يتعرض لها التراث الثوري للبرولتاريا العالمية فكرا وتجارب وعن قراءة التطورات الاقتصادية والسياسية والعلمية من منظور بروليتاري ثوري حيث سيطرت على مقولاتها إما الدغائية المقيتة المنقطعة عن الواقع، أو المراجعات والتنازلات النظرية المذلة التي تصب في النهج الإصلاحي الذي لا يرى أفقا للبشرية غير الرأسمالية «غير المتوحشة» أو المحسنة بما يسمى بـ«العدالة الاجتماعية» و«تفعيل دور القطاع العام». أما في حقل الممارسة فقد تميزت هذه التنظيمات بالنخبوية والنقابوية وبتراجع كبير في نضاليتها.

وقد لعبت الهجمة الإمبريالية الشرسة على الشعوب المضطهدة والكادحين في العالم خاصة منذ بداية التسعينات وحملات التشويه والدعاية المضادة البرجوازية ضد الفكر الثوري للطبقة العاملة وتشويه تجارب الاشتراكية وخاصة تجربة ثورة 17 أكتوبر البلشفية في روسيا، دورا كبيرا في إحباط الطبقة العاملة العالمية وحرمانها من القيادة السياسية الثورية.

كما تعاضمت منذ 7 نوفمبر 1987 الهجمة الشرسة التي تتعرض لها الطبقة العاملة في تونس وأهم مظاهرها القمع الذي تمارسه الأجهزة البوليسية للنظام شبه الاستعماري الكمبرادوري، وتردي أوضاع العمال والتدهور الشديد لمقدرتهم الشرائية والطرده التعسفي والجماعي وتنامي صيغ العمل العرضي والوقفي والمرن ونظام المناولة، كل ذلك بدعم مباشر من الدولة وتواطؤ البيروقراطية النقيابية. ويضاف إلى ذلك ضرب الحقوق النقابية للعمال ووقوع الإضرابات وتفشي الشعب المهنية التي تمارس الوشاية والتخريب.

إنّ هذا الوضع يفرض علينا المهام الملحة التالية:

* مهام متعلقة بنضال الطبقة العاملة:

- العمل على تحقيق الوحدة النظرية والسياسية للطبقة العاملة تمهيدا لإنشاء حزبها الثوري
- إقامة حوارات وصلات تنظيمية مع الحركة الثورية الاشتراكية في الوطن العربي وتنظيم نضالات مشتركة من أجل تطوير الثورة في مختلف الأقطار العربية
- العمل على تكوين النقابات العمالية في كل القطاعات

- استخدام العلنية و«الحرية» المتاحة بعد 14 جانفي لتحقيق مكاسب للطبقة العاملة وتدعيم نظالاتها وتحذيرها والدعوة إلى الاعتصامات والإضرابات لتحسين الأجور وظروف العمل والترسيم... الخ.

- بحسب حالة المد الثوري، العمل على تكوين لجان حماية الثورة في المصانع والمؤسسات العالية

* المهام المتعلقة بتطوير الثورة وتحذيرها: (بحسب حالة الوضع الثوري)

- دعم اللجان الجهوية والمحلية لحماية الثورة وتعميمها والعمل على إدخال العناصر العالية فيها؛

- المطالبة بجلّ سلك العمد والمعتمدين والولاية وإعلان اللجان الجهوية والمحلية لحماية الثورة بديلا عنها في الفترة الانتقالية (إلى حين انتخاب مجالس جهوية وبلدية) وتمكينها من الإمكانيات الضرورية للقيام بعملها؛

- الدعوة إلى ممارسة جهوية حقيقية في مستويات متعددة: في إطار موسّع يمكن أن يشمل حتى أطراف الديمقراطية اللبرالية الإصلاحية (المحامون، جمعية القضاة، النساء الديمقراطيات، جمعية الصحفيين... الخ.) وذلك على أساس برنامج ديمقراطي (مثل الوارد في الوثيقة «نداء من أجل جبهة وطنية موسعة دفاعا عن جمهورية ديمقراطية مدنية وتقدمية» التي بادرت بها مجموعة من الديمقراطيين) وفي إطار ديمقراطي ثوري أكثر تجذرا يضم ما يسمى باليسار الثوري (الوطن بمختلف مجموعاته، العود، POCT - تروتسكيون.. الخ)

- مساندة جبهة 14 جانفي ودعوتها لتبني برنامج ديمقراطي معاد للإمبريالية ودعوتها للعمل صلب الجماهير قصد تنظيمها وتحذير ثورتها ولدعم الحركة الإضرابية واعتصامات العمال؛

- مساندة مبادرة المجلس الوطني لحماية الثورة ودعوته لتبني برنامج ديمقراطي (مثل الوارد في الوثيقة «نداء من أجل جبهة وطنية موسعة دفاعا عن جمهورية ديمقراطية مدنية وتقدمية» التي بادرت بها مجموعة من الديمقراطيين). هذا البرنامج ضروري لضبط سياسة هذا المجلس ومنع انزلاقه نحو مواقف معادية للثورة الديمقراطية خاصة وأن حركة النهضة من بين الممضين على بيانه التأسيسي.

عاشت الطبقة العاملة!

عاشت الثورة الديمقراطية المعادية للإمبريالية!

عاشت الثورة الاشتراكية العالمية!

تونس، 10 فيفري 2011

نشر
تونس 2012